دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	هدسون، مايكل
المجلد/العدد:	مج26, ع298
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	78 - 83
رقم MD:	716874
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، الاحتلال الأمريكى، السياسة الخارجية الأمريكية، العراق الجديد
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/716874

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال(*)

مايكل هدسون

أستاذ بمعهد الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورج تاون ـ واشنطن.

أتوجه بالشكر إلى منظمي هذا المؤتمر الجدير بالاهتمام على دعوتهم لي لتقديم ملاحظات قليلة حول موضوع بالغ الصعوبة ـ البعد السياسي لإعادة تطوير العراق تحت الاحتلال الأمريكي.

أما أن الاحتلال قد أسيء استعماله حتى الآن، فهو أمر ظاهر للعيان. ومن الواضح أن حسابات إدارة بوش لفترة ما بعد الحرب كانت خاطئة. وإذا ما تبين أن مشكلات إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلات قاسية، حتى بالنسبة الى بلد يفخر بهذه الأمور، فإن مسألة الشكل السياسي لعراق ما بعد صدام ربما تكون أشد وعورة.

نماذج للعراق

من زاوية نظر أكاديمية بحتة، شرعت حكومة الولايات المتحدة في تجربة علمية سياسية هي الأكثر تكلفة في التاريخ. فواشنطن تعتقد أنها «بمسح لوحة الأحداث تماماً» بوسائل عسكرية، قد خلقت لوحة ناصعة (tabula rasa) تستطيع أن يقوم عليها نظام ديمقراطي ليبرالي. وإنها لسخرية صغيرة أن المهندسين المعماريين لهذه الخطة يوصفون بـ «المحافظين الجدد» في حين أن الحقيقة هي أن فلسفتهم متطرفة. ولو كانت هذه هي

(*) هذه ترجمة قامت بها **المستقبل العربي** لملخص وتنقيح قام بهما البروفيسور مايكل هدسون لمحاضرة ألقاها أمام مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ESCWA حول العراق (بيروت، ٩ ـ ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣) (المحرر).

الثورة الفرنسية لكانوا في صف روبسبيير(*)، لا في صف إدموند بيرك(**). وبالنسبة الى إدارة جاءت إلى الحكم بنظرة محتقرة عن «بناء الأمة»، فإن مشروع بناء أمة هو بالتحديد ما تتولاه في العراق. ولكنها تفعل هذا عن جهل فاضح بأي نوع من الأمة كان العراق، ومن الواضح أنها تفعل هذا من دون أن يكون لديها تفكير جاد بشأن ما يمكن أن يصبح عليه العراق.

ماذا كان

اختلق البريطانيون العراق بعد الحرب العالمية الأولى. لقد بنوا دولة من العديد من المقاطعات الإدارية العثمانية التركية السابقة، على أمل أن تصبح ـ ربما ـ أمة وأن تحقق في النهاية استقلالاً وتقريراً للمصير تحت حكم ملكية هاشمية شبه سلطوية. وبالفعل، فإن العراقيين بدأوا يظهرون حساً بالهوية القومية. ولكن «القومية ـ الدولة» في العراق ـ كما هي الحال في غيره من أنحاء الوطن العربي ـ كانت مفهوماً إشكالياً بقدر ما كان متداخلاً مع أنماط بازغة أخرى من الهوية. أحد هذه الأنماط كان قومياً فائقاً ـ تمثل في «اليقظة العربية» من المشرق ومصر، إلى شبه الجزيرة العربية والخليج، وغرباً عبر الشمال الأفريقي إلى المحيط الأطلسي. وكان نمط آخر هويات أدنى من قومية، عرقية وطائفية، وخاصة بين الأكراد في شمال العراق. وخلال حقبة الملكية طور العراق أيضاً أحزاباً قوية: شيوعيين وبعثيين وقوميين عرب ناصريين ودستوريين وليبراليين و ـ تحت السطح ـ حركات إسلامية.

بلغ صعود صدام حسين كدكتاتور للعراق في أعقاب انهيار الملكية في عام ١٩٥٨ ذروته بعد عام ١٩٧٩، في تطور أكثر النظم قسوة وقمعاً في الوطن العربي الحديث على الإطلاق. لقد سعى نظام صدام الستاليني لأن يزرع إحساساً بالقومية العربية، حيث العراق أصفى تعبير عنها، وكان هذا أشبه ما يكون بإفساد ستالين الأممية الشيوعية بتحويلها إلى «اشتراكية في بلد واحد». وبمرور الوقت، زالت صيغة صدام الشرعية

(*) ماكسميليان روبسبيير (Maximilien Robespierre)(١٧٥٨ ـ ١٧٩٤) أحد زعماء الثورة الفرنسية وواحد من أكثرهم إثارة للجدال، انتخب في عام ١٧٩٣ عضواً في لجنة السلامة العامة حيث نمت سلطاته ومكانته، وأدت أخطار الغزو الخارجي والحاجة إلى الحفاظ على الأمن الداخلي والوحدة إلى أن افتتحت اللجنة ما اصطلح المؤرخون على تسميته حكم الإرهاب. لعب روبسبيير دوراً بارزاً فيه على الرغم من أنه كان مناهضاً للتطرف اليساري وللمعتدلين. ألقي القبض عليه في العام التالي وحوكم سريعاً وأعدم في اليوم التالي (المحرر).

(**) ادموند بيرك (Edmund Burke)(١٧٢٩ ـ ١٧٩٧) رجل دولة وخطيب برلماني ومفكر سياسي بريطاني ذائع الصيت. لعب دوراً بارزاً في كافة القضايا السياسية في زمانه، خاصة بعد عام ١٧٦٥، ويظل حتى عصرنا الحاضر شخصية مهمة في تاريخ النظرية السياسية. أكد بيرك في المناقشة حول موضوع الامبريالية البريطانية أن حكومة بريطانيا سلكت بطريقة غير حكيمة وغير متسقة، وأن طريقها في تناول مسألة المستعمرات كان قانونياً صرفاً فيما كان ينبغي أن تؤخذ الظروف والمبادئ الأخلاقية في الاعتبار (المحرر).

للعروبة والاشتراكية والتحرر من الإمبريالية الغربية في «دولة المخابرات» الفظة التي محاها الغزاة بقيادة الأمريكيين في عام ٢٠٠٣. وأجسر على أن أقول إنه لم يُذرف دمع كثير على رحيلها، حتى من جانب العراقيين المصممين على مقاومة الاحتلال الأجنبي الذي حررهم.

ما هو الآن

على الرغم من أن المحتلين بقيادة الأمريكيين قد ألحقوا هزيمة سريعة بجيش صدام، إلا أنهم لم يتمكنوا من توطيد الأمن الضروري لبناء نظام سياسي عراقي جديد. فعلى الرغم من مضي عدة شهور على انتهاء الصراع الرئيسي، ما زال العراق في حالة توتر وقلاقل مزمنة. لقد دمرت قوات التحالف ـ بقيادة الأمريكيين ـ دولة، ولكنها غير قادرة حتى الآن على أن تؤسس دولة جديدة. ولقد دمرت أيضاً صيغة صدامية لـ «أمة»، ولكنها ـ وهذه مفارقة ـ وفي الآن نفسه ربما تكون قد بدأت مشروعاً وطنياً جديداً يمكن أن يثبت أن له آثاراً ضمنية معاكسة لمخططات إدارة بوش للمنطقة أو على المنطقة. كذلك، فإن فوضى حقبة ما بعد صدام تفاقم مخاطر الهويات تحت القومية والمعادية للقومية، إذ أن مجلس الحكم الذي عينه الأمريكيون هو تحت هيمنة زمر خارجية إما يجندها البنتاغون أو وكالة المخابرات المركزية (السي. آي. إي.) ويفتقر إلى الشرعية والسلطة ـ على السواء ـ لإقامة نظام سياسي جديد. إن التدمير القسري لواحد من المشروعات الوطنية لم يؤد حتى الآن إلى بناء مشروع جديد متماسك.

لقد دمرت قوات التحالف دولة ولكنها غير قادرة حتى الآن على أن تؤسس دولة جديدة. ولقد دمرت أيضاً صيغة صدامية لـ «أمة»، ولكنها ربما تكون قد بدأت مشروعاً وطنياً جديداً يمكن أن يثبت أن له آثاراً ضمنية معاكسة لمخططات إدارة بوش للمنطقة أو على المنطقة.

ماذا يريده بوش أن يكون

تريد إدارة بوش أن تبني ديمقراطية ليبرالية من طراز أمريكي في عراق ما بعد صدام. وينبغي لهذا النظام الجديد أن يتميز بانتخابات حرة وعادلة، وحماية للحقوق والحريات المدنية، وأمن لجماعات الأقليات، وإدارة شفافة وفعالة، والتزام بسياسات اقتصادية ليبرالية أساسها السوق، وأخيراً وليس آخراً، سلوك «معتدل» في مجال السياسة الخارجية، بما في ذلك قبول إسرائيل وعلاقات حميدة مع جيرانه المباشرين، وبصفة خاصة الكويت. ولن يكون هناك مكان لايديولوجيات «متطرفة» مثل النزعة الإسلامية أو القومية العربية.

يعتقد كثيرون من طلاب عملية الدمقرطة ـ وعلى سبيل المثال اختصاصيو مؤسسة كارينغي (Carnegie) ـ أن انتقالاً كهذا لا يمكن أن يحدث سريعاً، إنما يمكن أن يستغرق عقداً أو أكثر. فإذا صحّ هذا، فإن مسؤولي الإدارة يجدون أنفسهم في مواجهة سؤال صعب: متى ينبغي أن ينتهي الاحتلال؟ وهم يعتقدون أن رحيلاً مبكراً يمكن أن يؤدي إلى فوضى، ولكن احتلالاً طويل الأجل يمكن أن يثير مقاومة منظمة لا نهاية لها. بالإضافة إلى هذا، فإنه إذا أثبتت المقاومة أنها باهظة التكاليف للولايات المتحدة بمقاييس الدم والثروة، فقد يتهاوى الدعم الداخلي للاحتلال، مهدداً سيطرة الحزب الجمهوري على البيت الأبيض والكونغرس. والمشكلة هي وضع استراتيجية خروج تحقق محصلة سياسية مرضية في العراق ـ كحد أدنى ـ وتعزز (أو على الأقل لا تمحو) نفوذ أمريكا ومصالحها في أرجاء المنطقة. فإذا ما قدرت الإدارة الأمور تقديراً خاطئاً، يمكن أن يؤدي رحيل مبكر إلى فوضى بلا نهاية تذكّر بالحرب الأهلية التي دامت ١٥ عاماً في لبنان. لكن رحيلاً متأخراً يمكن أن يعرقل ـ لا أن يدعم ـ التوصل إلى نتيجة ديمقراطية ليبرالية مستقرة.

ما الذي يمكن أن يكون نماذج لعراق جديد

هناك ـ كما ينبغي أن يأمل المرء ـ نافذة على فرصة لتطوير نظام سياسي جديد للعراق يتفادى الفوضى أو تجاوزات نزعة سلطوية جديدة. والمشكلة الوحيدة هي إيجاد هذه الفرصة. ولفعل هذا، ربما يكون من المفيد النظر في نماذج عديدة مستمدة من التاريخ والنظرية السياسية. وقد تكون التطورات المتعاقبة هي المفتاح إلى النجاح. فهل ينبغي للانتخابات أن تسبق أو تلحق وضع دستور جديد؟ هل يستطيع مجلس حكم عينه الأمريكيون أن يعلن دستوراً جديداً وأن يكون من شأن هذا الدستور أن يعد شرعياً؟ وكم من الوقت يمكن أن يحتاجه تنفيذ هذا الأمر؟ هل ينبغي أن يحدث انسحاب كامل أو جزئي لقوات الاحتلال قبل الانتخابات الوطنية، أم أنه ينبغي اجراء استفتاء دستوري؟ هل تتولى الأمم المتحدة دور سلطة الحكم كمطلب مسبق لانتخابات ناجحة ودستور؟

على أوسع صعيد للنظام السياسي، تتضمن الخيارات ما يلي:

١ ـ ملكية دستورية، شبيهة ربما بنظام الحكم الهاشمي الذي كان قائماً حتى ثورة ١٩٥٨.

٢ ـ جمهورية إسلامية، ربما على غرار إيران أو نموذج أكثر ليبرالية كذلك الذي يتبناه بعض المنظّرين السياسيين المسلمين.

٣ ـ جمهورية علمانية نسبياً مستمدة من نماذج غربية ومن حالات شرق أوسطية معينة، مثل تركيا ولبنان واسرائيل.

في اطار النموذج العام الثلث يستطيع المرء أن يتصور أنواعاً من النظم، بينها التالية:

ـ نظام برلماني على طراز ويستمنستر (البريطاني)، من ملامحه نظام ما بعد

الانتخاب المسمى «First-Past-the-Post Electoral Process»(*)، وهو يعتمد قاعدة الأغلبية، ودوائر العضو الواحد الانتخابية، ومجلساً تشريعياً من مجلسين وسلطة قضائية مستقلة، وقانون للحقوق.

ـ نظام رئاسي على الطراز الأمريكي، ملامحه سلطات تنفيذية قوية وفصل قوي بين السلطات، وحزبان رئيسان، وربما مجمع انتخابي.

ـ نظام على الطراز الأوروبي يقوم على التمثيل النسبي وتعدد الأحزاب وحكومات ائتلافية وربما دائرة واحدة (كما هو الحال في إسرائيل).

يتعين علينا أن ننظر بجدية في إمكان أن يأتي النموذج الذي سيظهر من الالتباس الحادث في ما بعد الحرب مماثلاً لنظام حكم المخابرات السلطوي الذي أطيح به للتو.

ـ نظام اتحادي فدرالي أو كونفدرالي، مع تطوير كبير للسلطة في مجالات وظيفية معينة نحو الوحدات الفدرالية أو الكونفدرالية. ومن شأن هذا النظام أن يحتوي على مناطق أو مقاطعات (كانتونات) محددة جغرافياً على نحو ما نرى ـ مثلاً ـ في كندا أو سويسرا.

ـ نظام ديمقراطي مبني على الطوائف والعشائر (Consociational) على الأسس اللبنانية، تكون فيه صيغة للمشاركة في السلطة على أسس عرقية وطائفية. ومن شأن مثل هذا النموذج أن يتطلب كشرط مسبق توزيعاً نسبياً محدداً بصورة شرعية للمناصب الحكومية الرئيسة ـ وهي مهمة ليست يسيرة في عراق اليوم. ويكون الهدف الرئيسي هو ضمان المشاركة والأمن للأكراد والسنة العرب وغيرهم من الجماعات ضد احتكار ممكن (وإساءة استخدام)، للسلطة من جانب الغالبية الشيعية.

هناك ـ اذن ـ خيارات مهمة للأخذ بها. ومن ثم يستطيع المرء أن يقدر الصعوبات التي ستحدث مستقبلاً في كتابة دستور.

ما لا ينبغي أن يكون «صداماً مخفّفاً»

وختاماً، يتعين علينا أن ننظر بجدية في إمكان أن يأتي النموذج الذي سيظهر من الالتباس الحادث في ما بعد الحرب مماثلاً لنظام حكم المخابرات السلطوي الذي أطيح به للتو. فاذا ما سارت الأمور على نحو ضار بالنسبة الى الأمريكيين، فإنهم قد يجدون

(*) هذا تعبير «شعبي» عن ما يشار إليه في العلوم السياسية بأنه تعددية الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (SMPD) حيث يختار كل ناخب مرشحاً واحداً. ويتم عد كل الأصوات ويفوز المرشح الذي يحرز أغلب الأصوات (المحرر).

أنفسهم في حالة بحث عن «رجل قوي» لإجبار العناصر العراقية الجامحة على الدخول في الصف؛ وعندئذ يمكن أن يكتشفوا ان جهودهم البائسة لإقامة قوة أمن داخلي «نظيفة» ولكنها فعالة، يمكن أن تفضي إلى نتيجة «قذرة». وقد ينتهي الأمر بأولئك المسؤولين والمحللين الذين يعتقدون أن اقامة عراق مستقر يتطلب يداً حاكمة قوية، إلى تبني نظام حكم يسميه المعارضون (على طريقة إعلانات البيرة الشعبية الأمريكية) «صداماً مخففاً».

ختـام

إن بناء أمة في العراق لن يكون سهلاً، كما توقع عقائديو ادارة بوش أصلاً، ولكي تتحقق محصلة تنطوي على حد أدنى من الرضى نحتاج ـ في ما اعتقد ـ إلى عمل التالي:

١ ـ انهاء الاحتلال ونقل سلطة السيادة إلى العراقيين بأسرع ما يمكن. وإلى أن يتم ذلك نحتاج على الأقل إلى توسيع سلطات مجلس الحكم.

٢ ـ اتخاذ خطوات لإقامة حكومة شرعية ـ أي حكومة ينتخبها العراقيون. فإن مجلس الحكم الراهن ـ الذي عينته سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية ـ يفتقر بشكل واضح إلى الشرعية، وهو أيضاً مبني بطريقة يمكن أن تفضي إلى هيمنة مؤقتة من جانب زعيم زمرة معينة يفتقر إلى القاعدة العريضة للدعم الضروري للانتقال إلى حكومة شرعية.

٣ ـ اتخاذ خطوات لتقوية المجتمع المدني العراقي، لكي يشترك العراقيون من قطاعات المجتمع كافة في الحياة العامة. وهذا يعني تشجيع ظهور الأحزاب السياسية (حتى تلك التي تمثل مواقف لا تستسيغها إدارة بوش) والحياة القائمة على الروابط.

٤ ـ مساعدة العراقيين وتشجيعهم في مجال اقامة هياكل وإجراءات حكومية شفافة وفعالة وإشراكية ومحدودة.

وهذه مهمة يمكن أن تنجز على أحسن وجه بواسطة الجماعة الدولية تحت راية الأمم المتحدة، وليس بواسطة الولايات المتحدة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة تستطيع ـ وينبغي ـ أن توفر مساعدة كبيرة في تطوير مجتمع مدني □